السلطات السعودية تشترط موافقة أمنية لتجديد جوازات المصريين

و"الموافقة الأمنية" هي تصريح رسمي تصدره الجهات الأمنية في مصر، ويتضمن مراجعة أمنية لبيانات طالب الخدمة القنصلية ووضعه القانوني، قبل السماح بإصدار أو تجديد الوثائق الرسمية، بحسب ما يفيد متابعون للملف.

وتأتي هذه الشكاوى في وقت تؤكد فيه البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الهجرة المصرية أن نحو 14 مليون مصري يعيشون حول العالم، يحملون الجنسية المصرية حصرا أو إلى جانب جنسيات أخرى، ويحتاجون بصورة دائمة إلى التواصل مع المؤسسات الرسمية المصرية في الخارج، ممثلة في السفارات والقنصليات، لاستخراج الأوراق الثبوتية، مثل جوازات السفر وشهادات الميلاد وعقود الزواج والتوكيلات القانونية

وغيرها من المستندات التي تعد شرطاً لتقنين الإقامة والعمل والخدمات في دول المهجر.

لكن منظمات حقوقية، بينها "هيومن رايتس ووتش"، تقول إن السلطات المصرية انتهجت خلال السنوات الماضية سياسة "انتقائية" في منح هذه الحقوق، خاصة منذ عام 2014، الذي شهد خروج أعداد كبيرة من المعارضين المصريين المحسوبين على التيارات الإسلامية، أو تيارات المعارضة المدنية، إلى جانب صحفيين وباحثين مستقلين، على خلفية تصاعد حملات الملاحقة الأمنية في الداخل.

وفي تقريرها قالت "هيومن رايتس ووتش" إن السلطات المصرية "ترفض منهجيا" في السنوات الأخيرة إصدار الوثائق الثبوتية أو تجديدها لعشرات المعارضين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان المقيمين في الخارج، معتبرة أن هذا الرفض "يبدو أنه يهدف إلى الضغط عليهم للعودة إلى مصر ليواجهوا الاضطهاد شبه المؤكد".

ووفق المنظمة، أدى تعذر استصدار شهادات الميلاد أو تجديد الوثائق الأساسية مثل جوازات السفر والبطاقات الشخصية إلى عرقلة تمتع المعارضين في الخارج وأفراد أسرهم بحقوقهم الأساسية، لا سيما أولئك الذين يعولون أسرهم في الخارج أو يعتمدون على الوثائق لتأمين الإقامة القانونية والعمل والتنقل.

وأضافت أن هذه القيود "قوضت فعليا" قدرة كثيرين على السفر والعيش والعمل بصورة قانونية، وأحيانا هددت حصولهم على الرعاية الطبية الأساسية أو الخدمات التعليمية، كما أثرت على ملفات لم الشمل العائلي في بعض الحالات.

ونقلت المنظمة عن آدم كوغل، نائب مديرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش"، قوله إن حكومة رئيس النظام المصدي عبد الفتاح السيسي "تشدد الخناق على المعارضين في الخارج بحرمانهم من الوثائق الثبوتية الأساسية"، مشيرا إلى أن السلطات، بعد "إطلاق العنان لسحق المعارضة الداخلية والاعتراض العلني من خلال الاعتقالات الجماعية والمحاكمات الجائرة والتعذيب المتفشي أثناء الاحتجاز"، تكثف جهودها لمعاقبة الموجودين في الخارج وإسكاتهم.

ويحذر حقوقيون من أن استمرار اشتراط "الموافقة الأمنية" في الخدمات القنصلية، خاصة في دول تضم جاليات مصرية كبيرة مثل السعودية، قد يدفع إلى تفاقم الأزمات القانونية والإنسانية، ويجعل شريحة واسعة من المصريين عرضة لمخاطر فقدان الإقامة أو العمل أو الخدمات الأساسية، في ظل تعقيدات متزايدة تواجههم عند محاولة تجديد أوراقهم الرسمية.